

الانتخابات كآلية للتغيير السياسي تركيا نموذجا Elections as a mechanism for political change Turkey as a model

* ط د.طبي لحسن

جامعة الجزائر 3 – الجزائر hakim.livre@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/24	تاريخ القبول: 2020/11/06	تاريخ النشر: 2022/01/25
---------------------------	--------------------------	-------------------------

الملخص:

تتغير الحياة الإنسانية بشكل مستمر والحياة السياسية ليست بعيدة عن هذا التغيير لذا سنحاول في هذه الورقة أن نعرض علي فهم العلاقة بين التغيير والانتخابات وكيف ساهمت هذه الأخيرة في تغيير الأنظمة السياسية دون اللجوء إلي العنف أو ما شابه ذلك، بل إن من الدول من ساهمت العملية الانتخابية في الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية التنافسية دون عنف يذكر، واحترمت فيها الشرعية، وقبلت الأطراف السياسية ما أفرزته الصناديق، لذا سنركز في هذه الورقة علي المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث بدءا بمفهوم التغيير والشرعية والانتخابات، لنبحث عن الأنماط السياسية للتغيير والعلاقة بينه وبين الانتخابات وكيف ساهمت الديمقراطية في عملية التغيير لنضرب مثلا عن تغيير النظام بالانتخابات ولعل المثل التركي كانت له الخصوصية في عملية التحول السياسي عن طريق الانتخاب

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، النظام السياسي التغيير السياسي، الشرعية،

* المؤلف المرسل : طبي لحسن

Abstract :

Human life is constantly changing and political life is not far from this change, so we will try in this paper to understand the relationship between change and elections and how the latter contributed to changing political systems without resorting to revolution or the like, but there are some countries that contributed to the electoral process in the transition from dictatorship. To competitive democracy without violence mentioned and in which legitimacy was respected and the political parties accepted what was produced by the funds. Therefore, in this paper we will focus on the basic concepts related to the topic of research,

starting with the concept of change, legitimacy and elections, to search for political patterns of change and the relationship between change and elections and how democracy contributed to the process of change So, to give an example of regime change through elections, and perhaps the Turkish example had a specificity in the process of political transformation through elections .

.Key words: elections, political system, political change, legitimacy

مقدمة

لقد مر الإنسان بمراحل تغيير شتى مست مجالات حياته، بل إن التغيير مَسَّ بُنيته المرفولوجية فنجدته انتقل من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشيخوخة، وعليه فالتغيير يحدث مرغما أو بإرادته وهنا نكون بين مصطلحين كل له معناه فالتغيير لا يكون للإنسان دخل فيه و أما التغيير فللإنسان لمساته والأمر يعود كله لله ،لذا شهدت الإنسانية عدة حضارات على مر العصور والأزمنة خلفت تراثا فكريا في شتى المجالات السياسية ،الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ففي المجال السياسي نجد أن الإنسان شهد عدة أنماط في اختيار من يحكمه ويسير الشأن العام فكان للقبيلة زعيما يدير شؤونها وكان للإمبراطوريات الكبرى ملوكا يتولون الحكم إلي أن وصلت إلي الدولة بشكلها الحالي مع اختلاف كل دولة في طريقة اختيار حكامها

وعليه فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم شهدت هي الأخرى مسارات تغيير وتغيير من خلال اختيار الشعوب لحكامها وكيفية وصول الحكام إلي سدة الحكم ولقد أثرت العلاقة بين الحاكم والمحكوم الحقل السياسي وحتى القانوني بعدة مصطلحات تعبر عن نظام تسير عليه الشعوب والأوطان فنجد مسميات لأنظمة الحكم فنجد الملكي والحكم الديمقراطي والحكم الاستبدادي وغيرها من المفاهيم والمصطلحات السياسية ،كما أن التدافع بين الحاكم والمحكوم أثرى الحقل السياسي بعدة مصطلحات وتعريف تعبر عن نظام سير الدول والشعوب كمصطلح الانتخابات الاقتراع وشرعية النظام السياسياخ فالشرعية تعبر عن الإرادة الجماعية للشعب في اختيار من يحكمه، فالنظام السياسي مقرون بهذه الإرادة الشعبية التي تتجسد علي ارض الواقع بخدمة النظام السياسي لمصالح المواطن وتحقيق طموحاته وفي هذا الإطار عرفت البشرية عدة أنماط في اختيار نظامه السياسي ومن يحكمه ولعل ارقى ما توصلت إليه الاجتهادات السياسية في اختيار الشعوب من يسير شؤون بلدانها هي الانتخابات مما يجزنا إلي طرح التساؤل التالي : كيف ساهمت الانتخابات في تغيير صناع القرار وتجسيد الإرادة الشعبية خاصة في تركيا؟

ويمكن الإجابة علي هذا التساؤل في النقاط التالية:

- تحديد مفاهيم التغيير والتغير والانتخابات والشرعية .
- أنماط التغيير السياسي التي شهدتها الإنسانية .
- الانتخابات والتغيير السياسي
- مسار الانتخابات التركية و دورها في عملية التغيير

أولا: تحديد المصطلحات:

إن مصطلح التغيُّر والتغيير يخرجان من مشكاة مصطلح لغوي واحد إلا أنهما يختلفان في الجهة والآلية والمادة
مفهوم التغيير:

آلية مجتمعية تلقائية أي أن التغيير يحدث لجميع الأشياء والمخلوقات فالإنسان يبدأ صغيرا وينتهي شيخا فالتغير ظاهرة كونية تحدث مفاجئة ودون إرادة المخلوقات أما التغيير فهو التحول الممنهج والمدرّوس والمخطط لحدوث عملية التحول والتطور بسلبيات وأخطاء اقل تكلفة¹

الانتخابات :

وتمتد جذورها إلى اليونانيين وتعرف علي أنها عملية اختيار المواطنين لممثلهم عن طريق التصويت²، ومن خلال هذا التعريف نجد أن هناك أطراف في هذه العملية وهو المرشح والناخب والمشرع عليها

أما الشرعية :

فعرفتها الموسوعة الدولية الاجتماعية بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة. وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبُّل المحكومين لهذا الحق .

تبدو فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم داخل المنظومة الفكرية ذات التأثير في الحياة الثقافية والفكرية وكذلك السياسية، خاصة أن مفهوم الشرعية برز كترجمة لكلمة Legitimacy ، وبرز في الاستخدام العربي كصفة للأفعال والأُمور مثل السياسة الشرعية، والمقاصد الشرعية وغيرهم³. وتُعرِّف الموسوعة الدولية الاجتماعية مفهوم الشرعية بأنه "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة. وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبُّل المحكومين لهذا الحق."

ويجب التفرقة بين مفهوم الشرعية "Legitimacy" الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية، أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية "legality" بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي. أي أن الشرعية مفهوم سياسي بينما المشروعية مفهوم قانوني.

الأصل اللاتيني لكلمة "Legitimacy" هو "Legitimus" واستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبح خلال عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق والوعي الجماعي، ويعتبر "جون لوك" أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة. وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يُعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي، وهكذا برز عنصري الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية، ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتعريف:

- 1- اتجاه قانوني: يُعرّف الشرعية بأنها "سيادة القانون"، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده،
- 2- اتجاه ديني (القانون الإلهي): (يُعرّف الشرعية بأنها "تنفيذ أحكام الدين (القانون الإلهي). 3- اتجاه اجتماعي - سياسي: حيث تُعرّف الشرعية بأنها "تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها".⁴

السؤال الأساسي في أبحاث الشرعية حول علاقة الانتخابات بنسبة المشاركة أي المستوى المناسب من المشاركة العامة والذي يعبر عن الديمقراطية العالية. كما أن مستويات الإقبال على التصويت هي ميزة إيجابية للديمقراطية. بشكل عام هذا صحيح. فالدول الديمقراطية ذات المستويات العالية من المشاركة في الانتخابات الوطنية أكثر نجاحًا في إشراك مواطنيها في العملية السياسية. وعلى نحو مشابه، تم تفسير مستويات المشاركة العالية في أول انتخابات ديمقراطية في أوروبا الشرقية على أنها علامة إيجابية لهذه الديمقراطيات الناشئة. وبالتالي، فإن الانخفاض التدريجي في نسبة المشاركة في العديد من الديمقراطيات الصناعية والانخفاض الحاد في المشاركة في أوروبا الشرقية قد أثار مخاوف جديدة حول حيوية الديمقراطية⁵

ثانيا أنماط التغيير السياسي:

من الملاحظ إن هناك عدة أنماط للتغيير السياسي إلا انه يمكن تقسيمها إلي نمط سلمي ونمط غير سلمي أو عنيف

أ- الأنماط السلمية:

يمكن القول إن هذا النمط يأتي لأسباب طبيعية ومقننة في عملية انتقال السلطة أو تغيير الحكام فيكون عن طريق الموت أو انتهاء المدة ونجد ثلاث أنواع:

النمط الوراثي: يعتبر احد الأنظمة القديمة في اختيار الشعوب لحكامها وهو نتاج نظام مجتمعي قائم علي الأساس العشائري والقبلي ويمتد حتى إلي عصرنا هذا، وقد كان انتقال الحكم علي أساس البكورة أي البكر من يتولي الحكم بعد الوفاة كما شهدت فرنسا وقد ساد هذا النمط لوثوق الشعوب بالكاريزما الملكية التي لها القدرة علي تسيير شؤون الحياة وامتاز بسيطرة الطبقة المالكة علي الثروات الاقتصادية ونشوء الصراع بين أفراد الطبقة الحاكمة كما يتفرع هذا النمط إلي أقسام نجد منها :

➤ الوراثة من جهة الأبوبة أم الأمومة أي انتقال الحكم من جهة أقارب الأب كدول

الخليج أو من جهة أقارب الأم كمجتمع البمبا بتزانيا

➤ خلافة الأخوة أم الأبناء أي انتقال الحكم من الأخ إلي الأخ ثم إلي الأبناء

➤ خلافة الذكور أم خلافة الإناث نجد هذا النظام يفضل انتقال الحكم من جهة

الأنوثة كمجتمعات اوراسيا أو بريطانيا حديثا

➤ خلافة محددة أي تحدد الخلافة مسبقا⁶

نمط التعيين: هو نقل السلطة وفق نمط ارتجالي ونجده في:

➤ في الأنظمة الشمولية يحث يحدد الحاكم مسبقا وتسمي الأنظمة الديكتاتورية

حيث يعين الحاكم وفق نمط الاستخلاف

➤ ووهنا يحدد الحاكم مسبقا كتعيين نائب له وفق قواعد وترتيبات دستورية

النمط الانتخابي: وهو ما يعيننا حيث تنقا السلطة إلي صناع القرار بالمرور علي الشرعية الشعبية وهنا يدخل الشعب كأحد الأطراف السياسية التي تتدخل في الحكم بطريقة غير مباشرة باختيار من يمثله ويحقق طموحاته ورغباته: كما أعطي هذا النمط الحرية للجماهير في اختيار ممثليه وحق كل القوي السياسية الموجودة في الوصول إلي السلطة وقيادة الجماهير وفق تنافس البرامج والرؤى القوية القادرة علي تحقيق أهداف ومصالح الدولة والشعب وهنا تجدر الإشارة إلي أن النمط الانتخابي الغي فكرة الوصول إلي سدة الحكم بالقوة، ولعبت النظم الديمقراطية الدور الكبير في انتشار الانتخابات لأنها تعبر عن

الإرادة الشعبية وتحترم حقوق الإنسان كما نصت عليه وثيقة حقوق الإنسان الحق للشعوب في اختيار من يحكمهم وعليه فان الانتخابات وسيلة للتغيير السياسي وفق قاعدة السخط الشعبي علي صناع القرار الذين يفشلون في إدارة البلاد وهنا يعبر علي عملية التغيير بمبدأ التداول علي السلطة.⁷

ويعبر المواطنين في اختيار ممثلهم بعملية التصويت الفردي يوم الانتخاب وهنا نكون بين جمهوريين جمهور ذو صفة اجتماعية وهم الموجودون داخل تراب الدولة وجمهور ذو صفة سياسية وهم المسجلون في هيئة انتخابية ويمتلكون كافة حقوقهم السياسية في الإدلاء بأصواتهم بحرية يوم الاقتراع هذا الأخير يأخذ أشكال عديدة منها:

- اقتراع عام وهو بلوغ المواطن سن الرشد وله حق التسجيل في الهيئة الانتخابية
 - اقتراع مقيد وهو محدد بنصاب ضريبي أو كفاءة عقلية
 - اقتراع مباشر اختيار الناخب لممثليه دون وساطة وبشكل مباشر
 - اقتراع غير مباشر وهو اختيار ممثلين ينوبون عن المواطنين لاختيار من يحكمهم
- والاقتراع يكون بشكل سري كما تأخذ لعين الاعتبار نسبة الأغلبية المطلقة أو النسبية حسب كل نظام دولة إلا أن الإشكال المطروح في هذا النظام هو مدي مصداقية عملية الاقتراع فعدم سيرها بشكل سلمي دون أي تجاوزات يؤدي الي الاضطرابات والانقلابات وهذا ما أنتجته تجارب كثيرة في عدة دول.

ب- الأنماط غير السلمية (العنيفة):

هناك عدة أنماط نذكر منها :

- الانقلابات السياسية: يقوم جزء من النخبة الحاكمة السيطرة علي الحكم بالقوة
- نمط الثورة: تقوم به الشعوب ضد حكامها ويعرفها المعجم الوسيط أنها " تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتقوم بها جمع الشعب في دولة ما"⁸
- الانقلاب العسكري وهو الذي تقوم به القيادات العسكرية كما كان في تركيا

ثالثا الانتخابات والتغيير السياسي:

تحرص الدول التي تتحول من الأنظمة الاستبدادية إلي الديمقراطية علي تغيير أنظمة الحكم والقطيعة مع الممارسات الديكتاتورية وهذا باختيار نظم انتخابية تتلاءم والبيئة الداخلية لكل دولة فتحاول كل دولة عدم الرجوع إلي النظام القديم وحتى مشاركة عناصر نظامه في العملية السياسية برمتها. و حتى يتسنى لنا دراسة الأنظمة الانتخابية الموجودة حاليا يجب إحالة السؤال حول دساتير الدول ما شكلها وما هو شكل النظام

السياسي المتفق عليه ونجد هنا الأنظمة الرئاسية و البرلمانية وشبه برلمانية وشبه رئاسية وهذه أنظمة ديمقراطية وأخرى شمولية .

الأنظمة الديمقراطية: إن التغيير الذي تتطلع عليه الشعوب تجسد من خلال الأنظمة الديمقراطية لأن الانتخابات الحرة والأحزاب السياسية شرطان لتحقيق الديمقراطية فالأحزاب السياسية منظمات التفت فيها مجموعة من الأفراد تتفق في الآراء والأفكار وتحاول تجسيدها علي ارض الواقع من خلال الانتخابات الحرة والنزاهة فيعطي الشعب لأحد الأحزاب القوة والشرعية لتجسيد تلك الآراء والأفكار وعليه ينشأ التدافع بين الأحزاب فتكون أحزاب مشكلة للحكومة وأخرى معارضة لها وينشأ من خلالها التنافس بين مختلف الأحزاب لتقديم الأفضل للشعوب وعليه فالانتخابات تضمن الانتقال السلس للسلطة بين الأحزاب وفق مبدأ التداول السلمي علي السلطة، فمل علاقة التغيير بالنظام السياسي والنمط الانتخابي؟

-لقد أثبتت التجارب أن الانتخاب له دور في الحفاظ علي استقرار النظام السياسي فنتائج الانتخاب التي تأتي عكس طموحات المواطنين ولا تصبو إلي الهدف المرجو تكن تهديد لحصول الفوضى والاضطراب فالفائز بالانتخاب يعبر عن التغيير فالنتائج تعبر عن سحق أو قبول للنظام السياسي

-العملية الانتخابية تعبر عن سمة النظام السياسي هل فيه تنافس او العملية السياسية منغلقة في طرف سياسي واحد، فالمنافسة السياسية بين الأحزاب تزيد من توجهات النظام السياسي⁹

أن الآلية الانتخابية ضمنت ديمومة النظام السياسي أو ما اصطلح عليه بالاستقرار السياسي وأحقية الشعوب في السخط علي الأحزاب والأشخاص الذين لا يحققون مصالحهم كما أثبتته التجارب في الدول التي بها تجارب وثقافة ديمقراطية في اختيار من يحكمها ولعل ابرز من يمثل الأنظمة الديمقراطية في عصرنا الحديث نجد الولايات المتحدة وألمانيا وانجلترا كما أن التجربة التركية لها أثرها في إبراز علاقة تغيير النظام بالعملية الانتخابية.

رابعاً: المسار التاريخي للانتخابات في تركيا

تميز النظام الانتخابي في تركيا بعدة تغييرات منذ تأسيس الدولة التركية عام 1923 بقيادة كمال اتاتورك والذي اقرب بموجبه دستوراً جديداً للدولة التركية والإعلان عن نهاية الإمبراطورية العثمانية ومنذ هذا التاريخ أصبحت تركيا لها نظام انتخابي دستوري

ديمقراطي، إلا أنه مر بمراحل ومخاض وصراعات سياسية حتى يرسم التداول السلمي علي السلطة ويمكن دراسته وفق المراحل التالية:

أ-المرحلة الأولى من 1923 إلى 1950:

تم ترسيم الانتخابات في الدستور منذ تأسيس الدولة التركية واعتمد النظام الانتخابي علي التمثيل النسبي والملاحظ أن العملية الانتخابية لم تكن ديمقراطية لأنه كان يتم ترشيح أعضاء من الحزب الشعب الجمهوري الذي كان يرأسه أتاتورك وكان هو الحزب الوحيد، أي سياسة الحزب الواحد ومنه فإن العملية الانتخابية برمتها شكلية ومخارجها معروفة ومحسومة مسبقا فإطلاق مصطلح الديمقراطية عليها هو للاستهلاك الإعلامي ولإضفاء الشرعية علي النظام الحاكم ولقد دلت الوثائق التاريخية أن العملية كانت تتم بتصويت مفتوح وفرز مغلق مما شهد عمليات تزوير وتشويش علي النتائج وتستخرج وفق ما يراه النظام ولقد فسر المحللون هذا الفعل للحيلولة دون صعود للتيار الإسلامي لأن الهوة كانت جلية بين النخبة الحكمة العلمانية المتصلبة والشعب التركي الذي تحكمه العادات الإسلامية خاصة في الأرياف التركية والتي اكتسبها في عهد الإمبراطورية العثمانية.

ب-المرحلة الثانية من 1950 إلى 1960:

تعتبر هذه الفترة هي فترة التحول نحو التعددية الحزبية بترسيمها في الدستور وهي مرحلة تغيرت فيها بعض الموازين حيث تم اعتماد النظام الانتخابي وفق التمثيل النسبي ولكن ما ميز العملية الانتخابية التي حدثت بتاريخ 14 ماي 1950 بأنها طبقت على أساس "التصويت الخفي والتصنيف أو العد المفتوح"، وتعتبر أول عملية انتخابية ديمقراطية متعددة جدية تمت بعد تأسيس الجمهورية التركية مما مكن الحزب الديمقراطي لاحتلال المرتبة الأولى بنسبة 55% والوصول إلي الحكم وأصبح الحزب الشعب الجمهوري في المرتبة الثانية بنسبة 39.6% والملاحظ من هذه النتائج أنه لما سمح للشعب الاختيار غير الحزب مما يعكس السخط الشعبي غلي سياسات الحزب الجمهوري ودرجة الهوة القائمة بين صناع القرار والشعب التركي، وتقول المصادر أن الحزب الديمقراطي استعمل الخطاب الديني لكسب ثقته ودحض ديكتاتورية الحزب الجمهوري الذي استعمل الأساليب الغير ديمقراطية للحفاظ علي حكمه.¹⁰

ج-المرحلة الثانية من 1960 إلى 1980:

إن التغيير الذي شهده الشعب التركي عقب فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات كان له أثره فبعد أن حرم الشعب التركي من ممارسة شعائره الدينية أقرت بعد الفوز علي غرار عودة تعلم اللغة العربية وقراءة القرآن مما أثار حفيظة الجيش والنخبة العلمانية

الحامية للمبادئ الاتاتورية فبدأ عصر الانقلاب علي الديمقراطية وهذا ما يفسر خوف النخبة الحارسة للعلمانية لأنها لا تمثل الشعب التركي، ومن هذا المنطلق بدأت النخبة الحاكمة في إعداد دستور جديد وإقرار نظام انتخابي يكفل فوز أفراد النخبة العلمانية فكفل دستور 1961 حق جميع الأحزاب في المشاركة السياسية وكما نص علي "التصويت المغلق والتصنيف المفتوح" كأساس لا بد من تطبيقه في جميع العمليات الانتخابي وأما انقلاب 1980 رجاء بدستور 1982 الذي رسخ الديمقراطية النسبية الداعمة للأكثرية والمحددة لعملية تعداد الأحزاب في البرلمان والقضاء علي الأحزاب الصغيرة وهكذا يتم تقسيم المعدل النسبي واستخراج النواب من القوائم الخاصة بأحزابهم وكلما كان معدل الأحزاب أكبر كان عدد نوابهم أكبر، ويعمل نظام المعدل النسبي الإقليمي على تنحية الأحزاب التي حصلت على أقل من 10% ويحرمها من حقها في المشاركة البرلمانية¹¹. على الرغم من أن نظام القوائم يعطي الحق فقط للأحزاب الكبيرة للفوز إلا أنه يحفظ حق التنوع السياسي في البلاد المطبق بها من خلال جعل القواعد الشعبية المتنوعة المتقاربة فكرياً تجتمع تحت لواء حزب سياسي موحد، والهدف من ذلك النظام هو السعي لتوحيد أصحاب الآراء المختلفة تحت لواء موحد للحد من عملية الاختلاف السياسي بأكبر قدر ممكن.¹²

المستنتج أن السياسة التنافسية في تركيا بدأت عام 1950 وتطورت منذ ذلك الحين في بيئة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع.

د- كرنولوجيا الانتخابات البرلمانية التركية: سنرى كيف أثرت الآلية الانتخابية علي تغيير النظام السياسي

انتخابات عام 1923: فاز في هذه الانتخابات حزب الشعب، وبها انتهت الفترة الأولى لمجلس الأمة التركي الكبير، الذي عقد وفقاً لقانون انتخابات مجلس المبعوثين "آخر برلمان عثماني" عام 1877. تم تعديل قانون انتخاب المبعوثين في هذه الانتخابات، حيث سمح لكل رجل أتم الـ 18 من عمره بالمشاركة في الانتخابات، إلى جانب إلغاء شرط دفع الضريبة، وجرت هذه التعديلات وغيرها، كانت الخطوة الأولى في طريق توسيع حق التصويت، مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

انتخابات عام 1935 و 1939: شاركت المرأة التركية لأول مرة في الانتخابات البرلمانية عام 1935، بعد التعديلات على قانون انتخاب مجلس المبعوثين عام 1934، واستطاعت المرأة الدخول إلى البرلمان بعد نجاح 8 نائبات. وفي انتخابات 1939، حصلت المرأة على عضوية 13 نائبة في البرلمان، الذي كان مكوناً من 423 نائباً.

انتخابات عام 1943: هي آخر انتخابات يشارك فيها حزب الشعب الجمهوري منفردا، وبذلك أغلق الباب على عهد الحزب الواحد.

انتخابات عام 1946: هي أول انتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ الجمهورية التركية، لكن سير العملية الانتخابية وطريقة فرز الأصوات كانت مثارا للتساؤلات وشاها العديد من علامات الاستفهام. حصده حزب الشعب الجمهوري الأغلبية في هذه الانتخابات، بحصوله على 397 مقعدا برلمانيا، تلاه الحزب الديمقراطي بـ 61 مقعدا، ثم المستقلين بـ 7 مقاعد. انتخابات عام 1950: تميزت انتخابات عام 1950 بنسب المشاركة المرتفعة، والتي بلغت 89.3%، واستطاع الحزب الديمقراطي الحصول على الأغلبية، منها بذلك 27 عاما من الحكم المنفرد لحزب الشعب الجمهوري. و من خلال الجدول رقم 01 نري حجم السخط الشعبي علي النخبة الحاكمة انذاك، إلا أن المحللون اجمعوا ان سبب فوز الحزب الديمقراطي راجع لسياساته الاقتصادية ونظرة الحزب لمفهوم العلمنة والحريات الدينية¹³

الجدول رقم 01: نتائج الانتخابات البرلمانية 1950

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
الديمقراطي	252 820	53.54%	416
الجمهوري	176 390	39.93%	69
الأمة	250 225	3.1%	1
مستقل	137 250	1.7%	1

المصدر: <https://www.yenisafak.com/>

انتخابات عام 1954 و 1957: وصلت نسبة المشاركة في انتخابات عام 1954 إلى 88,6%، وفي عام 1957 انخفضت النسبة إلى 76.6%، لكن في كلا المراتين استطاع الحزب الديمقراطي الحصول على الأغلبية البرلمانية بفارق كبير عن حزب الشعب الجمهوري. انتخابات عام 1961: شارك في الانتخابات التي جرت في 15 أكتوبر 1961 أربعة أحزاب، حصل فيها حزب الشعب الجمهوري على 173 مقعدا، تلاه حزب العدالة بـ 158 مقعدا، ثم حزب الفلاح والأمة الجمهوري، وحزب تركيا الجديدة. وصلت نسب المشاركة في هذه الانتخابات إلى 81.4%، كما عقدت انتخابات مجلس الشيوخ الجمهوري في نفس اليوم وفق نظام الأغلبية.

انتخابات عام 1965: حققت تلك الانتخابات نسب مشاركة متدنية جدا، بنحو 71%. واعتبرت إحدى أدنى النسب في تاريخ الانتخابات التركية. شهدت الانتخابات تنافس 6

أحزاب، هي حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، وحزب الأمة وحزب تركيا الجديدة وحزب العمال التركي وحزب الفلاح والأمة الجمهوري. انتزع حزب العدالة الصدارة، في الانتخابات بعد حصول 240 مقعدا في البرلمان.

انتخابات عام 1969: تنافس في تلك الانتخابات التي أجريت وفقا لنظام "هوندت" المعتمد على التمثيل النسبي، ثمانية أحزاب ووصلت نسبة المشاركة فيها إلى مستوى 64.3%. استطاع حزب العدالة مرة أخرى الحصول على الأغلبية، بينما حل الشعب الجمهوري في المركز الثاني.

انتخابات عام 1973: رغم التقدم البسيط لحزب الشعب الجمهوري في الانتخابات، لم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية الكافية، التي تسمح له بتشكيل الحكومة بشكل منفرد.

انتخابات عام 1977: وصلت نسب المشاركة في الانتخابات الخامسة عشر، في تاريخ الجمهورية 66.8%. وشارك فيها 8 أحزاب سياسية¹⁴.

نظام الانتخابات بعد الانقلاب العسكري عام 1980: بعد الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980، تم إنشاء مجلس الأمن القومي الذي شكل المجلس الاستشاري. وبدوره قام المجلس الاستشاري بتشكيل المجلس التأسيسي الذي أعاد صياغة تشريعات الانتخابات والأحزاب السياسية، وأقر تعديلات عديدة على الدستور.

انتخابات عام 1983: شارك في الانتخابات 3 أحزاب فقط، واستطاع فيها حزب الوطن الأم الفوز بالأغلبية. ولغاية انتخابات عام 1987، أجريت تغييرات على قوانين الانتخابات 11 مرة. وفي التعديلات على الدستور في 17 مايو 1987 تم زيادة عدد النواب إلى 450، وإلغاء المادة الرابعة المؤقتة الخاصة بالحظر السياسي.

انتخابات عام 1987: عقدت الانتخابات بمشاركة 7 أحزاب سياسية، لكن 3 منها فقط استطاعت تجاوز العتبة الانتخابية والوصول إلى البرلمان، هي حزب الوطن الأم وحزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي وحزب الطريق القويم.

انتخابات عام 1991: خوفا من عدم تجاوز العتبة الانتخابية، عقد كل من حزب العمل القومي، وحزب الرفاه وحزب الإصلاح الديمقراطي ائتلافا موحدا بغرض مشاركة مرشحين تحت مظلة حزب الرفاه، وعقد حزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي وحزب العمل الشعبي ائتلافا مشابها. وعقب الانتخابات ومع انفصال الأحزاب التي دخلت الانتخابات ضمن ائتلافات، أصبح البرلمان مكونا من 10 أحزاب سياسية.

انتخابات عام 1995:

أجريت تعديلات كبيرة على القانون الانتخابي، مكنت المواطنين الأتراك خارج البلاد من التصويت في محل إقامتهم. وضمن التعديلات أيضا، ارتفع عدد أعضاء البرلمان من 450 إلى 550 عضوا. شارك في الانتخابات 12 حزبا سياسيا، حصد حزب الرفاه فيها على أعلى الأصوات، تلاه حزب الوطن الأم، ثم حزب الطريق القويم، وحزب اليسار الديمقراطي، بينما نال حزب الشعب الجمهوري أقل عدد من المقاعد من بين الأحزاب التي استطاعت تجاوز العتبة الانتخابية. البرلمان الـ 20 الذي تولى مهامه بعد انتخابات 1995، كان البرلمان الأقل عمراً، خلال فترة التعددية الحزبية، بعد صدور قرار بعقد انتخابات مبكرة في 31 يوليو 1998. والملاحظ أن الانتخابات غبرت من الخريطة السياسية للأحزاب في تركيا بولج حزب إسلامي علي النظام السياسي التركي كما يبينه الجدول رقم 02

الجدول رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية التركية 1995/12/25

الحزب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
الرفاه	6012450	%21.4	158
الطريق القويم	5396009	%19.2	135
الوطن الأم	5527288	%19.6	132
اليسار الديمقراطي	4118025	%14.6	76
الشعب الجمهوري	3011076	%10.7	49

المصدر: صحيفة ميلليت بتاريخ 4 جانفي 1996

إن هذا التغيير لم يتقبل من النخبة الصلبة وبدأت حملة سياسية لقلب النتائج وصفها الباحث هايتس كرامر بحرب ثقافية بين الإسلاميين والكمالية¹⁵

انتخابات عام 1999: استغرق دمج انتخابات 1999 مع انتخابات الانتخابات المحلية وإعلان نتائجها وقتا طويلا. ولم يكن في هناك فروق كبيرة في نظام وطريقة انتخابات 1999 عن انتخابات 1995. شارك في الانتخابات، 20 حزبا سياسيا، تمكن 5 منهم فقط من تجاوز العتبة الانتخابية، والدخول إلى البرلمان. تمكن حزب اليسار الديمقراطي، من الحصول على أعلى عدد من المقاعد البرلمانية، بينما حل حزب الحركة القومية ثانيا، تلاه حزب الفضيلة، وحزب الوطن الأم، وأخيرا حزب الطريق القويم¹⁶.

انتخابات عام 2002: رغم وصول نسبة المشاركة في انتخابات 3 نوفمبر 2002 إلى 79.13%، لم يتمكن سوى حزبان من دخول مجلس الأمة الكبير هما حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري. انتخابات 2002، كانت الانطلاقة لحزب العدالة

والتنمية، والتي حافظ من بعدها على تقدمه في كافة الاستحقاقات الانتخابية. حصده العدالة والتنمية 363 مقعدا في هذه الانتخابات، بينما تمكن حزب الشعب الجمهوري من الفوز بـ 178 مقعد.

انتخابات عام 2007: وصلت نسبة المشاركة في انتخابات يوليو 2007 إلى 84.16%، وتقاسم مقاعد البرلمان 3 أحزاب سياسية، تقدمها حزب العدالة والتنمية، ثم حزب الشعب الجمهوري، ثم حزب الحركة القومية.

انتخابات عام 2011: تمكنت 3 أحزاب سياسية من الدخول إلى البرلمان في انتخابات يونيو 2011، بعد أن تجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات 83% حل فيها حزب العدالة والتنمية أولا، أعقبه حزب الشعب الجمهوري، ثم حزب الحركة القومية.

الانتخابات الرئاسية عام 2014: في الـ 10 من أغسطس عام 2014، شهدت تركيا أول انتخابات، اختار فيها الشعب التركي بشكل مباشر، تنافس في الانتخابات 3 مرشحين هم رجب طيب أردوغان، وأكمل الدين إحسان أوغلو، وصالح الدين ديميرتاش. تمكن رجب طيب أردوغان، من تحقيق الفوز من المرحلة الأولى بحصوله على 51,79% من الأصوات.

انتخابات 7 يونيو 2015: تقاسمت 4 أحزاب سياسية، مقاعد البرلمان، في هذه الانتخابات التي شهدت تراجعا كبيرا، ولأول مرة في عدد نواب حزب العدالة والتنمية، ما حال دون تشكيله للحكومة منفردا. كما شهدت انتخابات يونيو 2015، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي للعبء الانتخابية، والدخول إلى البرلمان.

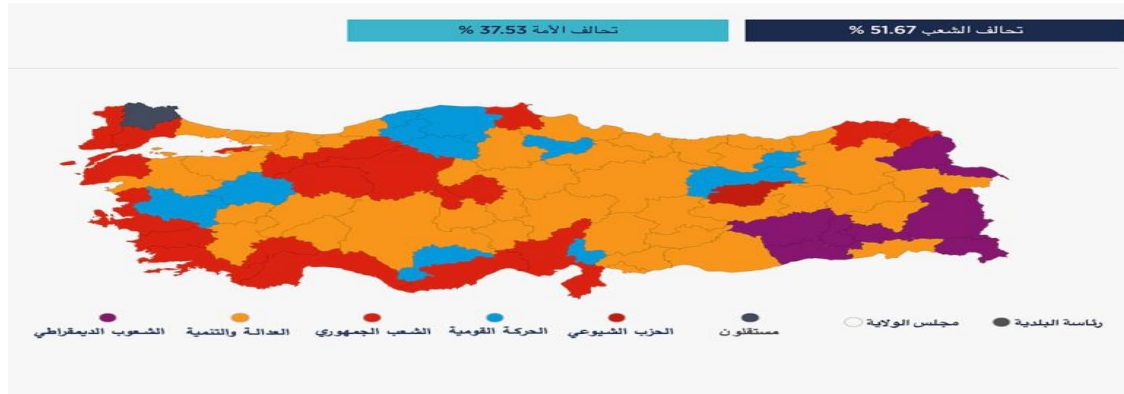
انتخابات 1 نوفمبر 2015: بعد انتخابات يونيو 2015، فشلت محاولات حزب العدالة والتنمية لتشكيل حكومة ائتلافية، الأمر الذي أدى إلى إعلان رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق تقدم كبير، في هذه الانتخابات والعودة إلى البرلمان، بـ 371 مقعدا، ما أتاح له تشكيل الحكومة بشكل منفرد.¹⁷

مما سبق يتضح أن الانتخابات التركية تأثرت بالصراعات السياسية والتجاذبات الإيديولوجية بين مختلف التيارات السياسية والقومية إلا أن العلمانية المتصلبة تتدخل بطرق الغير الديمقراطية للسيطرة على السلطة وكلما أتيحت الفرصة لانتخابات حرة فإن السمة الغالبة هي السخط الشعبي على النخبة العلمانية وهذا ما رأيناه من خلال تدحرج حزب الشعب الجمهوري الممثل الشرعي لهذه النخبة، والانتخابات الأخيرة بينت سيطرة

حزب العدالة والتنمية محافظا علي ريادته مما يوحى باختيار الشعبي للاستقرار السياسي كما يوضحه الشكل رقم:01

رغم أن الحزب خسر البلديات الكبرى وهذه إشارة أخرى لآلية التغيير الشعبي بواسطة الانتخابات. وعلي العموم فإن التغيير الذي حدثته الانتخابات في تركيا انتقل بتركيا لتهتم بشؤونها والانتقال من دولة هامشية إلي دولة ذات ثقل إقليمي ودولي¹⁸ لها قراراتها المؤثرة علي الساحة الدولية.

الشكل رقم : التوزيع الجغرافي للأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية لسنة 2018



المصدر: <https://www.aljazeera.net/>

الخاتمة:

لقد دلت الدراسة السابقة علي أن الانتقال من الاستبداد إلي الديمقراطية تم بطريقة سلمية وليس كما هو مألوف بالثورة حتى يصل إلي مرحلة الإرهاب ،وعليه فالانتخابات وسيلة سلمية للتغيير السياسي وهذا ما أثبتته التجربة التركية طوال مخاضها خلا مئة سنة حتى كونت بيئة اجتماعية تنافسية للديمقراطية تتنافس فيها مختلف التيارات السياسية للوصول إلي الحكم ،لذا تعتبر التجربة التركية من الدول النادرة التي حدث فيها التغيير بطريقة منظمة دون اضطرابات عنيفة، إضافة إلي توفر إرادة سياسية لصانعي القرار والنخب للتغيير السياسي.

وعليه يمكن القول أن الاعتناء بالانتخابات والاهتمام بأطرها الإدارية ومنحها سلطة القرار مع توفر إرادة سياسية لذلك يمكن أن تكون آلية جديرة بالانتقال السلمي والتداول علي السلطة، لأن استقرار النظام السياسي يمكن أن يحقق التطور الاقتصادي فالإصلاح السياسي مرتبط بتطور الدول ،كما تكسب الانتخابات النزاهة الثقة بين المجتمع والدولة واحترام متبادل وفق العقد الدستوري .

الهوامش :

- ¹ - عزت، السيد أحمد، القيم بين التغيير والتغيير المفاهيم الخصائص الآليات، مجلة جامعة دمشق-المجلد- 27 العدد الأول+الثاني 2011
- ² - History Of Elections. <https://www.duvallections.com/General-Information/Learn-About-https://archive.islamonline.net/>، حلي الرابط :
- ³ - سيف الدين، عبد الفتاح، مفهوم الشرعية ، حلي الرابط :
- ⁴ - نفس المرجع
- ⁵ - ElleEllen Quinteliern, Political Participation and Political Attitudes. Exploring Causality Using Panel.Data, <https://onlinelibrary.wiley.com/2014>.
- ⁶ - أحلام خليل، عبد الرحمن نتيل، الأنماط السياسية وانعكاسها علي التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 53
- ⁷ - نفس المرجع، ص 64
- ⁸ - نفس المرجع ، ص 68
- ⁹ - بوربي:عبد اللطيف، الأنظمة السياسية والأنماط الانتخابية مقارنة مفاهيمية، مجلة الفكر، العدد السابع، 2016
- ¹⁰ - جلال سلمي، نظام الانتخابات التركي عبر التاريخ ، علي الرابط: <https://www.turkpress.co/node/12113>، 2015.
- ¹¹ - حمدي طارق، الفرق بين نظام التمثيل النسبي المحدود ونظام القوائم النسبية. - <http://www.hamditanrikulu.com/nispi-temsil->
- ¹² - جلال، سلمي، مرجع سابق
- ¹³ - د. وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 2006
- ¹⁴ - نفس المرجع
- ¹⁵ - د. كمال السيد حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مكتبة الإيمان، ط 1: القاهرة، 2010، ص 258
- ¹⁶ - نفس المرجع
- ¹⁷ - تعرف على تاريخ الانتخابات في تركيا <http://www.trtarabi.com/archive/> 2018.
- ¹⁸ - سيار الجمل، العثماني الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط 1، 2015، ص 198